



روى البيهقي في السنن وابن أبي شيبة في مصنفه أن علياً رضي الله عنه سُئل عن أهل "الجمل": أمشركون هم؟ قال: من الشرك فروا.

قيل: أمنافقون هم؟ قال: إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً.

قيل: فما هم؟ قال: إخواننا بَعْوا علينا".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ثبت عن أمير المؤمنين علي -رضي الله عنه- أنه لما قاتل أهل الجمل لم يُسبِّ لهم ذرية ولم يغنم لهم مالاً ولا أجهز على جريح ولا اتبع مدراً ولا قتل أسيراً، وأنه صلّى على قتلى الطائفتين بالجمل وصفين".

* * *

إذا كان الله تبارك وتعالى قد أوجب قتال الفئة الباغية فإنه لم يرفع عنها صفة الإيمان، فلا يجوز أن يقاتل البغاء من المسلمين كما يقاتل أعداء الأمة والدين، ومعرفة الفرق بين الحالتين من أوجب الواجبات في هذه الأيام العصيبة التي يعيشها جهاد أهل الشام.

إننا نقاتل الأعداء من الكفار والمعتدين لقتلهم ونغلبهم ونخرجهم من الأرض، أما البغاء من المسلمين فلا يقاتلون ليقتلوها أو يغلبوا، إنما يقاتلون لكتف بغيهم وحملهم على النزول على حكم الله.

وكل نوع من النوعين ينتهي بتحقيق غايته، فلا تتوقف عن قتال الأعداء حتى نغلبهم أو نخرجهم، أما البغاء فيتوقف قتالهم في

اللحظة التي يفيئون فيها إلى أمر الله، أي حالما ينزلون عند حكم الإمام، أو حكم جماعة المسلمين إن لم يكن للجماعة إمام (وهذا هو وضعنا الذي نعيش فيه في هذه الأيام).

* * *

من هنا تأتي القواعد المهمة التي تحكم قتال البغاء والتي اتفق عليها علماء الأمة، والتي يجب على جميع المقاتلين في سوريا العلم بها والحرص على تطبيقها والحذر من تجاوزها.

وهي التي وردت مختصرة عن علي - رضي الله عنه - في حربه مع أصحاب الجمل وصفين، وأكررها للأهمية مع بعض التفصيل:

1- إذا وضع المقاتل من الفئة الباغية سلاحه فإنه لا يقاتل ويصبح معصوماً الدم، وإذا اعتزل وترك ساحة القتال فإن تعقبه لقتاله حرام وهو عنده كأي واحد من المسلمين، وإذا اعتدى وبغي وأمكن دفع بغيه وعدوانه بأقل من القتل فلا يجوز القتل، وإذا استأمن وجّب له الأمان.

2- لا يكفر المقاتل من الفئة الباغية بقتاله وتثبت له صفة الإيمان بنص القرآن، وإذا أُسر فإنه يعامل معاملة المسلمين، ولا يجوع ولا يعطش ولا يعذب ولا يخوّف، وإنما يبقى في الأسر حتى يتم الصلح، فإذا تم الصلح فلا يجوز استئجار أحد من البغاء.

3- لا يقاتل لدفع البغي إلا المقاتلون من البغاء، أما نسائهم وأطفالهم ومن صحبهم من غير المقاتلين فإن قتالهم حرام وقتلهم كبيرة من أكبر الكبائر، ولا يهددون ولا يؤسرون ولا يجري عليهم شيء من أحكام القتال، وإذا كان أحدّ منهم في منطقة يسيطر عليها المقاتلون الذين يقاتلون البغاء وجب عليهم تعهدهم بالرعاية والإحسان.

4- جرح المقاتلين البغاء مسلمون لهم حق العلاج كجرحى من يقاتلهم من سائر المسلمين، لا يجوز إيداؤهم ولا التقاوع عن علاجهم، فضلاً عن الإجهاز عليهم في ساحة الحرب أو في الأسر، فإنه قتل نفس بغير حق وهو من أكبر الكبائر.

5- أموال البغاء وممتلكاتهم الشخصية محرمة على من يقاتلهم، فلا يحل غنّمها ولا تجوز مصادرتها والاستيلاء عليها، ويخرج من ذلك ما تملكه الجماعة الباغية نفسها من مال وسلاح تتقوّى به على قتال المسلمين، فهذا يحل الاستيلاء عليه حال القتال، وفي حكمه بعد الصلح تفصيل للعلماء ليس هنا محله.

6- إذا ظفر المسلمون بجثث القتلى من البغاء فإنهم يصلّون على قتلاهم ويدفونهم في مقابر المسلمين سواء بسواء، وللقتل الحق في توثيق أسمائهم وتصوير وجوههم حتى يعرفهم أهلوهم ولا يبقى خبرهم مجهولاً، فإن الموت تترتب عليه حقوق للأحياء لا تجوز المساهمة في تضييعها.

7- نساء قتلى البغاء وأطفالهم أمانة في أعناق جماعة المسلمين التي تقاتل الفئة الباغية، وهم أهل المسلمين وأبناء وأخوات، فيتوجب على الجماعة وجوباً شرعاً وأخلاقياً وإنسانياً توفير الرعاية الكاملة لهم بقدر الوسع، من المأوى والغذاء والكساء والدواء، وتوصيلهم إلى مأمنهم وأهليهم بأسرع وقت مستطاع.

* * *

أسأل الله العلي القدير أن يطفئ نار الفتنة، وأن يُلهم إخواننا البغاء في تنظيم دولة العراق والشام أن يسارعوا بالفيء إلى الحق، وأن يقبلوا فوراً بالصلح العادل الذي فيه وأد ل الفتنة وحقن لدماء المسلمين.

